

للاتصال: أندرو فاراند، [afarrand@ndi.org](mailto:afarrand@ndi.org)، +212 652-74-61-03، في الرباط  
روب رانيان، [rrunyan@ndi.org](mailto:rrunyan@ndi.org)، +1-202-728-5535، في واشنطن

## أظهرت الانتخابات البرلمانية بالمغرب، على الرغم من شفائيتها، أن المواطنين يتطلعون إلى مواصلة وتعميق الإصلاحات

الرباط، المغرب - وفقا لبعثة المراقبة الدولية التي نظمها المعهد الديمقراطي الوطني، اتسمت الانتخابات البرلمانية المنظمة في 25 نونبر بالمغرب بالشفافية - وهي الانتخابات الأولى منذ أن أدت الاحتجاجات الشعبية التي عرفها المغرب في بداية هذا العام إلى دفع عملية الإصلاح ومراجعة دستور البلاد.

ومع ذلك، أشارت البعثة في بيانها أن فتور الناخبين، والدعوة إلى مقاطعة التصويت، علاوة على العدد الهام من بطاقات الاقتراع الباطلة والملغاة يشكلون في المجموع "إشارة إلى تطلع المواطنين إلى مواصلة وتعميق الإصلاح".

"تعتبر الانتخابات نزيهة، من منظور تقني. لكن الديمقراطية مسألة مضمون وشكل على حد سواء"، كما قال السيد بوب راي، زعيم الحزب الليبرالي في كندا، والوزير الأول السابق في أونتاريو، أحد أعضاء قيادة البعثة. وأضاف أنه "يبدو جليا من خلال عدد الأشخاص الذين ألغوا ورقة تصويتهم فضلا عن هؤلاء الذين امتنعوا عن المشاركة، أن الطريق إلى التغيير الحقيقي سيتطلب المزيد من الجهد والوقت".

وقد تألفت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني من 41 ملاحظا معتمدا ينتمون إلى 21 بلدا تم توزيعهم على أكثر من 200 مكتب تصويت في مختلف أنحاء المغرب خلال يوم الاقتراع، من بينهم 10 مراقبين على المدى الطويل، كانوا يراقبون في القرى منذ نهاية شهر أكتوبر وسيظلون بالمغرب إلى بداية شهر دجنبر لمراقبة تطورات فترة ما بعد الانتخابات. وترمي هذه البعثة إلى إجراء تقييم محايد للعملية الانتخابية وترجمة اهتمام المجتمع الدولي بمواصلة تعزيز الحكامة الديمقراطية بالمغرب. وترتكز هذه البعثة في عملها على تجربة المعهد الديمقراطي الوطني المتراكمة على مدى 25 عاما في مراقبة أكثر من 200 انتخابات بالعالم، بما في ذلك إرسال بعثات إلى تونس، والأردن، ولبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن والمغرب عام 2007.

وقد ترأس البعثة كل من السيد بوب راي، والسيد كاستريوت إسلامي من ألبانيا، الرئيس كاستريوت إسلامي من ألبانيا، الرئيس السابق للبرلمان الألباني والوزير السابق للشؤون الخارجية، والسيدة سالي شيلتون كولبي من الولايات المتحدة الأمريكية، نائبة الأمين العام السابقة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والسيد عبد الله الدرازي من البحرين، الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، والسيدة شاري برايان من الولايات المتحدة الأمريكية، نائب رئيس المعهد الديمقراطي الوطني.

اعتبر ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني أن الإدارة الانتخابية قامت بتدبير فني جيد لعملية التصويت التي سمحت - وإن لم تخلُ من بعض النواقص - للناخبين بالإدلاء بأصواتهم دون التخوف من أي تلاعب أو انتهاكات إجرائية يوم الاقتراع. وبحسب أقوال السيدة سالي شلتون كولبي، أحد الأعضاء المسؤولين في الوفد، " بدأ السلوك المهني والحيادي الذي تحلى به المسؤولون في مكاتب التصويت خطوة إيجابية في المسار الديمقراطي الذي ينهجه المغرب".

واستلهاما بالربيع العربي، عبر المواطنون المغاربة في مستهل هذه السنة عن مستوى غير مسبوق من الانخراط السياسي من خلال المطالبة بإصلاحات سياسية هيكلية. إلا أن الفتنور الجلي خلال الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع كان متناقضا مع الحماس الذي سبق هاته الفترة. ومع ذلك، يشير البيان إلى أن " عددا من المواطنين ما زالوا يؤمنون بأن العملية الانتخابية هي وسيلة لترسيخ التغيير".

ومن جهته، قال السيد كاستريوت إسلامي، أحد الأعضاء المسؤولين في الوفد، أنه " يتعين على الحكومة الجديدة أن تواظب في الاتجاه الصحيح" بغية الاستفادة من الفرص الثمينة المتاحة حاليا.

ومن ناحية أخرى، أشاد الوفد بالإصلاحات الدستورية الجديدة التي تنهض بالمناصفة والمساواة بين الجنسين في هيئات صنع القرار، جاعلة من المغرب قوة يحتذى بها في المنطقة. ولئن عبر الوفد عن ارتياحه للمستوى الهام لمشاركة الناخبات بغية الاضطلاع بدور هادف في العمليات الانتخابية والسياسية المستقبلية، فإنه من الضروري إدماج المرأة في الإدارة الانتخابية، وعلى مستوى قيادات الأحزاب السياسية علاوة على مناصب رئيسية أخرى. وقد قال السيد عبد الله الدرازي، أحد الأعضاء المسؤولين في الوفد، أن النساء المغربيات "أدلين بأصواتهن بإدراك" وأنهن "يرغبن في المساهمة في تطور العملية الديمقراطية في البلد"، مضيفا: " أن هذه المبادرة طيبة ونأمل أن تحو نساء أخرى في البلدان العربية حذو المرأة المغربية".

على ضوء هذه الملاحظات، أوصى وفد المعهد الديمقراطي الوطني باتباع الخطوات التالية بغية تعزيز العمليات الانتخابية في المستقبل على وجه الخصوص والعملية الديمقراطية بشكل عام:

- تنظيم حوار عمومي مفتوح وتشاركي حول الإصلاحات السياسية التي من شأنها إشراك جميع مكونات المجتمع المغربي بمختلف روافده،
- مراجعة المساطر الانتخابية بما في ذلك تصميم ورقة التصويت واستخدام برامج تثقيفية وتوعوية أكثر دقة لفائدة الناخبين من أجل التقليل من إمكانيات الالتباس لدى الناخبين وبغية تحسين القدرة على الاختيار السليم والصائب عند الاقتراع،
- اتخاذ تدابير إضافية للنهوض بالمناصفة والمساواة بين الجنسين وفقا لمقتضيات الدستور الجديد.

المعهد الديمقراطي الوطني منظمة غير ربحية، لا حزبية وغير حكومية، تعمل في سبيل دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في العالم من خلال تشجيع مشاركة المواطنين والانفتاح والمساءلة على مستوى الحكومة. وللمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على الموقع الإلكتروني التالي: [www.ndi.org](http://www.ndi.org).